الصباح الدولية
15
العدد 1988 - السنة السابعة
الإثنين 26 ذو الحجة 1435 - الموافق 20 أكتوبر 2014
Monday 20 october 2014 - No.1988 - 7th Year

مستفيدون من الغطاء الجوي لطائرات التحالف ... ومكاسب ميدانية جديدة للتنظيم في العراق

معركة عين العرب : حرب شوارع طاحنة .. والأكراد يقاومون «داعش» بضراوة

مقاتلون اكراد في عين العرب

مكاسب ميدانية جديدة لداعش في العراق

عواصم – «وكالات» : تتواصل حرب الشوارع في عين العرب السورية الحدودية مع تركيا بين تنظيم «الدولة الاسلامية» الذي يحاول منذ اكثر من شهر السيطرة على المدينة ومقاتلي «وحدات حماية الشعب» الكردية الذين يقاومون بضراوة، مدعومين من طائرات الائتلاف الدولي التي تواصل غاراتها على مواقع التنظيم الاسلامي المتطرف.

وفي العراق المجاور، سجل تنظيم «الدولة» تقدما جديدا خلال الايام الاخيرة في مواجهة القوات الحكومية العراقية.

ونفذت طائرات الائتلاف بقيادة الولايات المتحدة ليل السبت الاحد ثلاث غارات في عين العرب (كوباني بالكردية) ومحيطها، ما تسبب بمقتل 15 عنصرا من التنظيم المعروف باسم «داعش»، بحسب المرصد السوري لحقوق الانسان. على الرغم من ذلك، تمكن التنظيم من التقدم قليلا في اتجاه وسط المدينة، بينما كان المقاتلون الاكراد ينجحون في استعادة بعض المواقع لجهة الشرق.

واشار المرصد السوري الى ان تنظيم «الدولة الاسلامية» تعرض لخسائر فادحة خلال الايام الاخيرة. واورد المرصد ان جثث ما لا يقل عن سبعين مقاتلا من التنظيم وصلت تباعا خلال الايام الأربعة الفائتة إلى المشفى الوطني في مدينة تل أبيض في محافظة الرقة (شمال). وقد لقي هؤلاء مصرعهم خلال المعارك مع «وحدات حماية الشعب» في عين العرب.

وقتل في معارك السبت الاحد، بحسب المرصد، 16 عنصرا من «الدولة الاسلامية» وسبعة مقاتلين اكراد.

واكد مسؤول كردي محلي في عين العرب ادريس نعسان في اتصال هاتفي مع وكالة فرانس برس في تركيا ان تنظيم «الدولة الاسلامية» استقدم مزيدا من التعزيزات الى المدينة»، مشيرا الى «انهم يهاجمون بضراوة، ولكن بفضل الضربات الجوية ورد المقاتلين الاكراد، لم يتقدموا».

وتجري معركة عين العرب تحت نظر العالم باسره، وتلقى اهتماما من كل وسائل الاعلام في المنطقة والعالم.

ودخل مقاتلو التنظيم المتطرف المدينة في السادس من اكتوبر، وباتوا يسيطرون على حوالى خمسين في المئة من مساحتها، يتقدمون بضعة امتار او يتراجعون منها بشكل يومي، بحسب سير معارك الشوارع التي يتميز بها المقاتلون الاكراد، بحسب خبراء.

وفي حال استولوا عليها بكاملها، فسيسيطرون على شريط حدودي طويل على الحدود مع تركيا. وكانوا منذ بدء هجومهم في اتجاه عين العرب في 16 سبتمبر، سيطروا على مساحات شاسعة في محيط المدينة تضم عشرات القرى والبلدات. وتسببت المعارك بنزوح اكثر من 300 الف شخص، عبر اكثر من مئتي الف منهم الحدود الى تركيا.

الا ان مئات المدنيين لا يزالون في المدينة، اما عالقين بسبب المعارك، واما رافضين لمغادرتها.

ومنذ نهاية سبتمبر، نفذ الائتلاف العربي–الدولي اكثر من مئة غارة في عين العرب ومحيطها، بحسب الجيش الاميركي. الا ان غارات الائتلاف استهدفت ايضا تجمعات ومواقع لتنظيم «الدولة الاسلامية» في مناطق اخرى من محافظة حلب، والرقة (شمال)، والحسكة (شمال شرق). وبين الاهداف بنى تحتية ومصاف نفطية، تعتبر من «موارد تمويل» تنظيم «الدولة الاسلامية».

ويثير هذا التنظيم الرعب في مناطق سيطرته في سوريا والعراق، وكذلك في الدول المجاورة لسوريا، وبينها لبنان الذي يعتبر ارضا خصبة لتداعيات النزاع السوري، والاردن حيث اعلن رئيس الوزراء الاسبق معروف البخيت مساء السبت ان «نحو 1300 سلفي تكفيري اردني يقاتلون في صفوف» التنظيم في العراق، وقد قتل منهم ما يزيد عن 200 عنصر حتى الان.

في العراق، قصفت القوات المسلحة الاميركية مواقع لتنظيم «الدولة الاسلامية» قرب بيجي (200 كلم شمال بغداد) حيث توجد المصفاة الرئيسية للنفط في البلاد. كما قصفت خمسة مواقع في محيط سد الموصل الاستراتيجي (شمال) تسبب بتدمير آليات ومبنى للتنظيم.

وتحاول القوات العراقية جاهدة استعادة اراض استولى عليها التنظيم اعتبارا من يونيو، من دون ان تحقق نجاحا. في المقابل، تمكن تنظيم «داعش» من تحقيق مزيد من التقدم خلال الايام الماضية في محافظة الانبار ذات الغالبية السنية (غرب) التي باتت بنسبة ثمانين في المئة تحت سيطرته.

وبدأت الولايات المتحدة غاراتها الجوية في العراق في الثامن من اغسطس.

وترافق تنامي نفوذ تنظيم «الدولة الاسلامية» في العراق مع ازمة سياسية حكومية. وبعد تأخير استمر اسابيع سببه خلافات حول المحاصصة وتقاسم الحقائب الوزارية بشكل اساسي، تم السبت تعيين خالد العبيدي وزيرا للدفاع ومحمد الغبان وزيرا للداخلية.

وعبرت واشنطن عن ارتياحها لاستكمال تشكيل الحكومة العراقية. وقال وزير الخارجية الاميركي جون كيري «انهما منصبان حاسمان في اطار الجهود التي تبذل ضد تنظيم الدولة الاسلامية».

واضاف مهنئا رئيس الحكومة العراقي حيدر العبادي «نحن مرتاحون جدا».

العبادي يزور طهران اليوم .. بهدف توحيد الجهود في المعركة الجارية في بلاده ضد الإرهاب

بغداد – وكالات : يتوجه رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي الى طهران اليوم الاثنين، في زيارة هي الاولى له منذ توليه مهامه قبل اكثر من شهر، تهدف الى «توحيد الجهود» في المعارك ضد تنظيم «الدولة الإسلامية»، بحسب مكتبه الإعلامي.

وافاد المكتب في بيان تلقت وكالة فرانس برس نسخة منه ان «رئيس الوزراء حيدر العبادي سيقوم اليوم الاثنين بزيارة الى ايران على رأس وفد وزاري تستغرق يوما واحدا»، مضيفا انها «تأتي ضمن الجهود التي يبذلها الدكتور العبادي لتوحيد جهود المنطقة والعالم بمساعدة العراق في حربه ضد تنظيم داعش الارهابي» وهو الاسم الذي يعرف به التنظيم الذي يسيطر على مساحات واسعة في سوريا والعراق.

ويشن تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة منذ اسابيع غارات جوية ضد التنظيم في سوريا والعراق. وبقيت ايران التي تعد حليفة مقربة للحكومة العراقية التي يرأسها سياسي شيعي، خارج هذا التحالف.

الا ان طهران نشرت قوات على حدودها الجنوبية باتجاه اقليم كردستان، بينما تفيد تقارير ان ايران تضطلع بدور رئيسي في تدريب وتوجيه بعض الميليشيات العراقية التي تقاتل الى جانب القوات العراقية ضد تنظيم «الدولة الإسلامية».

ويأتي الاعلان عن الزيارة غداة اكتمال عقد حكومة العبادي اثر موافقة البرلمان على تعيين وزير الداخلية محمد سالم الغبان المنتمي الى كتلة بدر الشيعية المقربة من ايران، وخالد العبيدي مرشح القوى السنية. وأبقت التباينات السياسية هذين المنصبين الحساسين شاغرين منذ نيل حكومة العبادي الثقة في الثامن من سبتمبر.

واشار البيان الى ان «العبادي يسعى الى ان تكون علاقات العراق مع دول الجوار خاصة والمنطقة والمجتمع الدولي عامة متميزة وتقوم على اساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية بالاضافة الى احترام سيادة العراق ووحدة اراضيه».

وسبق للعبادي ان كرر رفضه وجود اي قوات اجنبية على الاراضي العراقية للمشاركة في القتال ضد التنظيم الذي شن هجوما كاسحا في يونيو الماضي، ادى الى سيطرته على الموصل (كبرى مدن شمال البلاد)، ومناطق عدة في محافظتي صلاح الدين وديالى. واشار المكتب الاعلامي لمكتب العبادي انه سيتم خلال الزيارة كذلك «مناقشة السبل الكفيلة بتعزيز العلاقات الثنائية في مجالات الطاقة والاسكان والاعمار والمجالات الاخرى».

أبوالغيط : «الدولة» لن تهزم من الجو ومصر لن تتدخل إلا في حالة واحدة فقط

القاهرة – «وكالات» : استبعد أحمد أبو الغيط، وزير الخارجية الأسبق، إمكانية مشاركة مصر في الحرب ضد داعش، قائلا :«مصر محاطة بأجواء صعبة جدا وأنصح بعدم خروج القوات المسلحة للمشاركة في أي عمليات ضد داعش إلا في حالة واحدة وهي دخول داعش إلى الأردن وذلك لأن ميناء العقبة الأردني قريب جدا من مصر ما قد يمثل خطر وصولهم إلينا».

وشدد أبو الغيط خلال لقائه مع برنامج «على مسئوليتي» المذاع على «صدى البلد»، أنه لا يمكن لدولة أن تنتصر على داعش من الجو، ويجب أن تكون المواجهة على الأرض، حيث يحتاج القضاء على داعش نحو 200 طلعة جوية يوميا بجانب الاستعانة بجيش سوري أو عربي.

وأكد أن الدولة المصرية استعادت قوتها وسيطرتها في المنطقة، مشددا في ذات الوقت أن الهجوم على مصر سوف يستمر ويتصاعد خلال الفترة المقبلة عبر وسائل الإعلام الأجنبية والمنظمات الغربية ضاربا المثل على ذلك بإغلاق مكتب «كارنر» في القاهرة.

كما هاجم أبو الغيط، دولة تركيا، قائلا :«أداء تركيا في الفترة الأخيرة كان دون المستوى كما أنها تحتضن جماعات إرهابية، ومن بينهم تنظيم داعش الذي لم تتصد له ولذلك فإن خسارة تركيا سوف تكون فادحة قريباً».

الأمم المتحدة : تنفيذ أحكام الإعدام في العراق يشهد ارتفاعاً مثيراً للقلق

جنيف – 19 – 10 (كونا) — قال تقرير صادر امس عن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ان تنفيذ احكام الاعدام الصادرة في العراق تشهد «إرتفاعا مثيرا للقلق» منذ اعادة العمل بعقوبة الإعدام عام 2005.

ووثق التقرير « ارتفاع عدد أحكام الاعدام التي تم تنفيذها في العراق بشكل كبير بين عامي 2005 و2009 » موضحا ان عام 2009 شهد إعدام 124 شخصا على سبيل المثال.

واضاف انه « وعلى الرغم من تراجع معدل تنفيذ الأحكام في عام 2010 فان عدد الأحكام التي تم تنفيذها تصاعد بشكل كبير بين عامي 2011 و2013 وبلغ ذروته بإعدام 177 شخصا شنقا عام 2013 فيما اعدم في الفترة بين الأول من يناير و30 سبتمبر الماضيين 60 شخصا على الأقل».

وذكر ان تنفيذ احكام الاعدام في العراق غالبا ما يتم على شكل دفعات لافتا الى تنفيذ حكم الاعدام بحق 34 شخصا في يوم واحد عام 2013.

ونقل التقرير عن وزارة العدل العراقية القول ان هناك 1724 سجينا ينتظرون تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة بحقهم ويشمل هذا الرقم من صدرت بحقهم أحكام من محاكم البداءة ومن يتم النظر في قضاياهم بمحاكم الاستئناف اضافة إلى آخرين ينتظرون تنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم.

ويشير التقرير الى «ان بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان عبرا مرارا عن قلقهما حيال نقاط الضعف التي لوحظت في النظام القضائي العراقي وان التحقيقات الجنائية والاجراءات القضائية في حالات الأحكام بالإعدام كثيرا ما لا تلتزم بالضمانات الدولية والدستورية الخاصة بالأصول المرعية ومعايير المحاكمات العادلة».

واتهم التقرير القضاة بتجاهل «وعلى نحو منهجي إدعاءات المتهمين التي تفيد بتعرضهم للتعذيب لحملهم على الإدلاء باعترافاتهم» مشيرا الى ان اكثر من نصف المحاكمات التي رصدتها البعثة تضمنت حكما بالإعدام فيما لم يتخذ القضاة إجراءات كافية او لم يتخذوا إجراءات نهائيا في قضايا متبقية».

وقال ان « القضاة في كل القضايا تقريبا ادانوا المتهمين وحكم عليهم بالإعدام بالاعتماد حصرا أو بشكل أساسي على وزن دليل الاعتراف المشكوك في صحته أو شهادة المخبر السري ومثل معظم المتهمين أمام المحكمة من دون ممثلين قانونيين عنهم وفي الحالات التي عينت فيها المحكمة محامين لهم فإن المتهمين لم يمنحوا وقتا كافيا لإعداد دفاعهم على نحو ملائم».

واضاف إن «العمل بعقوبة الاعدام في هذه الظروف يحمل في طياته خطر الأخطاء الجسيمة التي لا يمكن الرجوع عنها في تطبيق أحكام العدالة لأن من المحتمل أن يواجه أشخاص أبرياء حكم الإعدام عن جرائم لم يرتكبوها وبصرف النظر عن إنصاف ضحايا أعمال العنف والإرهاب وأسرهم فإن الأخطاء القضائية لا تعدو كونها تفاقم تأثيرات الجريمة باحتمال إعدام أشخاص أبرياء ونقويض أي عدالة حقيقية قد يحصل عليه الضحايا وأسرهم».

محكومون بالاعدام في انتظار تنفيذ الحكم

وأعرب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق نيكولاي ملادينوف في بيان تعليقا على التقرير عن «القلق البالغ إزاء تطاق تطبيق حكم الإعدام وحجمها في العراق».

وقال ملادينوف «إن الأعداد الكبيرة للأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام في العراق تبعث على القلق لاسيما أن الكثير من هذه الأحكام تستند الى أدلة «مشكوك فيها وإخفاقات منهجية في تنفيذ العدالة» مناشدا «الحكومة العراقية إعادة النظر في موقفها بشان فرض عقوبة الإعدام».

من جهته حث المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة زيد رعد بن الحسين في البيان ذاته الحكومة الجديدة في العراق على التعهد بالإلتزام بمعالجة أوجه القصور الخطيرة في نظام العدالة الجنائية في البلاد.

وقال ابن الحسين «تواجه الحكومة الجديدة في العراق العديد من التحديات الأمنية الخطيرة ولذلك أصبح من الملح أكثر من أي وقت مضى تعزيز سيادة القانون وترسيخها بقوة في البلاد». واوضح انه «بالنظر الى ضعف نظام العدالة الجنائية في العراق فإن إعدام إشخاص تكون إدانتهم موضع شك لن يؤدي إلا إلى تفاقم الإحساس بالظلم والتهميش لدى شرائح محددة من السكان والذي سوف يكون بدوره أحد العوامل المساعدة التي يستغلها المتطرفون لتأجيج العنف ولذلك أدعو الحكومة الجديدة الى الغاء عقوبة الإعدام». وناشد الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة والمفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة بصورة مشتركة «الحكومة العراقية فرض وقف اختياري على طبيق عقوبة الإعدام كخطوة اولى نحو إلغائها بما يتفق وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة».

وقالا ان «تطبيق أحكام الإعدام في العراق يسري على مجموعة من الجرائم من بينها الأعمال الإرهابية والجرائم ضد الأمن الداخلي والجرائم التي تؤثر على الأمن الخارجي للدولة وجرائم الخطف والإغتصاب والإتجار بالمخدرات والدعارة وجرائم القتل المقترن بظروف مشددة».

واضافا انه وبموجب القانون الدولي فإنه لا يجوز تطبيق عقوبة الإعدام إلا على مرتكبي الجرائم الأشد خطورة وبعد اعتماد أشد التدابير صرامة لضمان محاكمة عادلة ويتم تفسير مصطلح (أخطر الجرائم) من قبل آليات حقوق الإنسان باستمرار على أنها القتل العمد والأشكال الأخرى من القتل المتعمد.

في الوقت ذاته شدد الجانبان في البيان على انه «لا ينبغي التذرع بهذا الحكم لتأخير أو منع إلغاء عقوبة الإعدام وفقا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية مشيرين الى انه منذ عام 2007 إعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة من القرارات التي تدعو الدول التي لا تزال تطبق عقوبة الإعدام إلى «وقف تنفيذ أحكام الإعدام تمهيدا لإلغاء عقوبة الإعدام» وكان آخر تلك القرارات القرار الذي تم اعتماده عام 2012.